الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0034563/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note RRDD/ADS/YB/KO/ip dated March 8th 2023, concerning the invitation addressed to Governments to submit their contributions with regard to the report of the UN Secretary-General, in the light of the **General Assembly resolution A/RES/77/205** adopted at its seventy-seventh session entitled "A global call for concrete action for the elimination of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance and the comprehensive implementation of and follow-up to the Durban Declaration and Programme of Action".

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the information** received from:

- The Doha Interfaith Center for Interfaith Dialogue.
- The Human Rights Department – Ministry of Interior of the State of Qatar.

with regard to the above-mentioned UNGA resolution.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, April 19th 2023

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) - Geneva
United Nations Office at Geneva,
CH-1211 Geneva 10;
E-mail: kellie-shandra.ognimba@un.org

27 – 29, Avenue du Bouchet – 1209 Genève Tel. 022 798 85 00 – Fax: 022 791 04 85
E-mail: geneva@mofa.gov.qa

تقرير مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بشأن

التدابير المتخذة لدولة قطر للقضاء على العنصرية وكراهية الأجانب

تنفيذًا لإعلان ديربان

بحسب إعلان ديربان الصادر عام ٢٠٠١ في جنوب أفريقيا في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب. والمُعتمَد في الدورة الستين للجنة القضاء على التمميز العنصري عام ٢٠٠٢ في التوصية العامة الثامنة والعشرين.

ووَفقًا للتدابير الرامية إلى تعزيز عملية تنفيذ إعلان ديربان وكذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بوصفها الهدف الرئيسي من مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب.

وانطلاقًا مما سبق فإننا نستهل تقريرنا بأن دولة قطر مُمثَّلة في مركز الدوحة الدولي لحوار الاديان تؤمن أن بناء الأمم يبدأ ببناء الإنسان، وهذا البناء يتم من خلال التعاون مع أخيه الانسان؛ لبناء مجتمعٍ قائمٍ على الاحترام المتبادل والعيش المشترك بوئام وتجانس مهما اختلفت الأديان والثقافات والأعراق؛ ويُعدُّ مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان المؤسَّسة الرائدة في قطر المعنية بالحوار بين الأديان والثقافات، وبناء القدرات في مجال الحوار وثقافة السلام.

من أجل ذلك كان من أهم القضايا الرئيسية المعني بها مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان **(مكافحة التعصب والتمييز والتحريض على العنف ضد الأشخاص بسبب دينهم ومعتقداتهم)**؛ ولذلك فقد ركَّز المركز أنشطته في عام (٢٠٢٢-٢٠٢٣) لبذل المزيد من الجهود في هذا الصدد باعتبار أنه المؤسَّسة الرائدة في قطر المعنية بالحوار بين الأديان والثقافات، وبناء القدرات في مجال الحوار وثقافة السلام، هذا بالإضافة لما سبق من جهود في هذا المجال في السنوات السابقة منذ افتتاح المركز عام ٢٠٠٧م.

ومن أجل ذلك يسعى مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان دائما لإيجاد وسائل متنوعة يرسِّخ من خلالها ثقافة الحوار والتعايش، ويستمر في تنفيذ التوصيات المقررة أمميًّا ودوليًّا لمكافحة التعصب والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وسوف نبدأ أعمال التقرير مؤرخةً من الحديث بما أنجزه المركز فيما يتعلق بتنفيذ توصيات إعلان ديربان:

أولا: على المستوى المحلي

في ظل توجهات القيادة الرشيدة نحو دمج مجتمع الأقليات في قطر ودعم مجتمع المغتربين بمختلف انتماءاتهم وثقافاتهم الدينية والعرقية وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي؛ ينظم مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بالتعاون مع المؤسسات الخيرية في قطر مثل جمعية قطر الخيرية ولجنة الشباب الهندية العديد من الأنشطة والفعاليات للجالية الهندية. وخلال السنوات العشرة الماضية تمكن مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان من تأسيس منصة تواصل وتقارب بين مختلف الجاليات المقيمة في دولة قطر، بتنوع أديانهم، وأفكارهم، وخلفياتهم الاجتماعية، وفي سبيل ذلك ينظم المركز العديد من الأنشطة المتنوعة.

كما يَعقد مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان- بصورة دورية وفي فتراتٍ زمنيةٍ متقاربة- **ندوات الطاولات المستديرة للجاليات**؛ لمناقشة قضايا الحوار والقضايا الاجتماعية التي تهم الجاليات الموجودة في قطر؛ وذلك لترسيخ ثقافة التعايش السلمي بين كل مَن يعيشون على أرض قطر (مواطنين ومقيمين)، بهدف التفاهم والتفاعل الإيجابي بين جميع فئات المجتمع القطري ذوي الثقافات والانتماءات المختلفة؛ ولتعزيز ثقافة الحوار بينهم خاصة أنهم ينتمون إلى أديان وثقافات وحضارات مختلفة.

(٩ مارس ٢٠٢٢)

الأستاذ الدكتور إبراهيم صالح النعيمي يلقي محاضرة عن: "التعايش في المجتمع القطري" بكلية الدراسات الإسلامي

ألقى الأستاذ الدكتور إبراهيم صالح النعيمي رئيسُ مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان محاضرةً بعنوان **"التعايش في المجتمع القطري"** في ٩/ ٣/ ٢٠٢٢ بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة في قطر.

حضر المحاضرة عددٌ كبيرٌ من طلبة الدراسات العليا بالجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، ونخبة من شخصيات الجامعة، وغيرهم من المهتمين بحوار الأديان والتعايش السلمي من خارج الجامعة.

يأتي عقد هذه المحاضرة تفعيلاً لاتفاقية التعاون المشترك بين مركز الدوحة لحوار الأديان وكلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة، وضمن الجهود العلمية الكثيفة للأستاذ الدكتور إبراهيم النعيمي نحو تحقيق أهداف مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، وسعياً لنشر مزيد من الوعي عن الحوار بين الأديان، وغرس ثقافة التعدية وقبول الآخر، ومشاركة هذه القضايا علميًا وعلى أرض الواقع مع طلبة الدراسات العليا والمجتمع القطري والنخب العلمية والثقافية فيه.

(٣٠ مارس ٢٠٢٢)

عقد ندوة ثقافية لمناقشة "دور حوار الأديان في بناء الثقة بين المجتمعات المتعددة الثقافات" ينظمها مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في قطر ومركز كتارا للدبلوماسية العامة

في إطار الفعّاليات الثقافية لمركز الدوحة الدولي لحوار الأديان لتعزيز ثقافة الحوار بين الأديان، وتحقيق التعايش السلمي بين معتنقها، وبالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ومركز كتارا للدبلوماسية العامة؛ عُقدت في الحي الثقافي- كتارا ندوةٌ ثقافية تحت عنوان **"دور حوار الأديان في بناء الثقة بين المجتمعات المتعددة الثقافات"**، وذلك انطلاقًا منالدورالثقافي الفعالوالمؤثرالذي يمثلة (كتارا) كواجهة للثقافة والتراث الحضاري والفكري القطري.

جاءتهذه الندوة بمشاركة نخبة من المثقفين وممثلي العديد من السفارات بالدوحةوبحضور كل من الأستاذة الدكتورة عائشة يوسف المناعينائب رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ومدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة، والسيد مايكل شرودرنائب رئيس البعثة بالإنابة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٠ أبريل ٢٠٢٢)

مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان يقيم حملة للتوعية باحترام الأديان والثقافات

بالتعاون مع إدارة الشرطة المجتمعية

في إطار تعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي بين الأفراد والجماعات المنتسبين للثقافات والأديان المختلفة المقيمين على أرض قطر، وحرصًا على التواصل والتفاعل مع مختلف عناصر المجتمع وفئاته، ومن بينهم فئات العمال من مختلف الجنسيات المقيمة في قطر، وترسيخاً لمفهوم المشاركة بين رجال الشرطة وفئات المجتمع المختلفة بدأت إدارة الشرطة المجتمعية بالشراكة مع مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان مساء الأحد ١٠ أبريل ٢٠٢٢، حملة توعوية حول احترام الأديان والثقافات، وذلك بمقر سكن موظفي وعمال **شركة قطر للديار (QD-SBG)**

واستهدف اللقاء نحو (٥٠٠) عامل من عمال الشركة من مختلف الجنسيات الآسيوية والعربية، وأوضح المقدم راشد مبارك الخيارين أنه تنفيذًا للخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية وتأكيدا لهدفها الرئيسي نحو تحقيق الاستقرار الأمني وخفض معدلات الجريمة، وضعت الإدارة خطتها السنوية للعام الحالي ٢٠٢٢م، والتي تتمحور حول خفض معدلات الجريمة من خلال التوعية بمخاطر جرائم السرقات والتوعية بأهمية احترام الأديان والثقافات.

وأشار إلى أن الحملة التوعوية بدأت بزيارة لمقر شركة قطر للديار، والتركيز على مجموعة من المحاور في مقدمتها احترام العادات والتقاليد، والتوعية بجرائم السرقات في المناطق السكانية الخاصة بالعمال، مُضيفًا أن الحملة سوف تستمر طوال الشهر الكريم لتشمل عدد من المناطق بالدولة.

- ٢٣ رمضان ١٤٤٤ / ١٤ إبريل ٢٠٢٣
لقاء الدوحة الرمضاني للجاليات

سوف ينظم مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بالتعاون مع لجنة الشباب الهندية لقاء الدوحة الرمضاني ورغبة منه في الاستمرار فيما اعتاد عليه من أنشطة في رمضان بهدف تعزيز ثقافة الحوار ما بين مكونات المجتمع القطري والجاليات المقيمة، ونشر القيم والمبادئ التي يدعو إليها ديننا الحنيف من أهمية التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة.

وقد اعتاد المركز كل عام **تنظيم مثل هذه الملتقيات للجاليات الهندية** في شهر رمضان بمشاركة نحو ٢٠٠٠ شخص، من بينهم علماء دين، ومسؤولون عن منظمات الجاليات المقيمة في قطر، ورجال أعمال، وعلماء وأكاديميين ومعلمين، ومجموعة من الناشطين وشخصيات من وسائل الإعلام، بالإضافة إلى عموم أفراد الجالية الهندية، من بينهم مجموعة من غير المسلمين.

كما يحرص المركز على إقامة ورعاية **الإفطار الجماعي في مساكن العمال الذي** يجتمع فيه العمال من الجاليات المسلمة وغير المسلمة في شهر رمضان، جنباً إلى جنب، ويتخلله عدد من الأنشطة لنشر ثقافة الحوار وبناء العلاقات الطيبة بين اتباع الديان المختلفة. كما يحرص المركز على المشاركة في إقامة **مسابقة المناظرات بين مدارس الجاليات، وذلك** في إطار فعاليات وبرامج ترسيخ مبدأ وثقافة الحوار بين الطلاب. ويقوم مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان- كل عام- بالتعاون مع لجنة الشباب الهندية بتنظيم مسابقة حوارية لطلاب المدارس الهندية حول أهمية القيم الدينية والثقافية والحقوق الشخصية في بناء مجتمع مستقر، ويشارك في المسابقة الطلاب الممثلون عن المدارس الهندية البارزة في قطر.

(١٤ مارس ٢٠٢٣)

مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان
يشارك في ندوة علمية لمكافحة إسلاموفوبيا

شارك سعادة الأستاذ الدكتور **إبراهيم صالح النعيمي** رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة حمد بن خليفة وجمعية قطر الخيرية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بعنوان: (**دور الجهات غير الحكومية الفاعلة، في مكافحة الإسلاموفوبيا**)، وذلك يوم الأربعاء ١٤ مارس ٢٠٢٣، في قاعة المؤتمرات ١، بالمدينة التعليمية.

أقيمت الندوة احتفاءً بالذكرى السنوية الأولى لليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا، بمشاركة مسؤولين من الأمم المتحدة، وعدد من الأكاديميين والخبراء والمهتمين.

ومن أهم ما تطرق إليه الدكتور إبراهيم في كلمته هو حديثه عن دور المؤسسات إذ منوطٌ بها دوران رئيسيان: "**الأول:** تدعيم التعاليم الدينية التي تدعو إلى السلام والمحبة والتعايش مع الآخر. ونبذ الكراهية والتعصب، وإدانة العنف وتجريم الإرهاب والتطرف. **والدور الثاني:** التأكيد على أنَّ علاقة الإنسان بأخيه الإنسان مبنيةٌ في الأصل على **الأخوة الإنسانية والمحبة والسلام**؛ فقد خلقنا الله جميعًا واختارنا بشرًا لإعمار هذه الأرض، ولا يكون ذلك إلا بسلام أهلها.

ثانيا: على المستوى الدولي:

(١٦ فبراير ٢٠٢٢م)
الدكتور إبراهيم النعيمي يشارك
في الاجتماع الثامن لمبادرة اسطنبول للأمم المتحدة
(عن بعد)

شارك سعادة الدكتور إبراهيم بن صالح النعيمي رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في الاجتماع الثامن لمبادرة اسطنبول للأمم المتحدة، الذي عقد في يوم الأربعاء ١٦ فبراير ٢٠٢٢م من قبل البعثة الدائمة لجمهورية باكستان لدى الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى العاشرة لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (١٨/١٦) بشأن "مكافحة التعصب والتمييز والتحريض على العنف والعنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد "، وهذه المبادرة قد صدر بشأنها قرار بالإجماع من مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في ٢٠١١م (١٨/١٦)، والذي ينص على: **"ضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية ملموسة لمكافحة التعصب الديني والمحافظة على حرية المعتقد والتعبير، والتصدي لدعوات الكراهية بكل أشكالها".**

وقد تمت دعوة الدكتور النعيمي كمتحدث بصفته رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ممثلاً لدولة قطر.

(٢٤-٢٥) مايو ٢٠٢٢م
انعقاد مؤتمر الدوحة الرابع عشر لحوار الأديان: بعنوان "الأديان وخطاب الكراهية بين الممارسة والنصوص"

تحت رعاية معالي الشيخ/ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية انعقد في مدينةِ الدوحةِ يومي (٢٤-٢٥) مايو ٢٠٢٢م أعمالُ المؤتمرِ الرابع عشر لحوارِ الأديان تحت عنوان: **"الأديان وخطاب الكراهية بين الممارسة والنصوص"**، وذلك بمشاركةِ نُخبةٍ من المفكرين والباحثين من علماءِ الأديانِ السماويةِ الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية)، بلغ عددُهم (٢٦٣) شخصية من (٧٨) دولة، علاوة على المشاركين من دولةِ قطر، وقد افتُتِح المؤتمرُ بكلمةٍ كريمةٍ لسعادةِ السيد سلطان بن سعد المريخي، وزيرالدولة للشؤون الخارجية.

كان من المقرر عقد المؤتمر في ٣-٤ مارس ٢٠٢٠م، وتم تأجيله نظرًا لظروف جائحة كورونا، وحرصا على سلامة المشاركين. ويعقد هذا المؤتمر السنوي بشكل دوري ويحضره أكثر من ٣٠٠ شخصية من٧٠ دولة، علاوة على المشاركين من دولةِ قطر. ويمثل هذا المؤتمر الملتقى الدوري الفكريّ والتشاوري بين المفكرين ومُمثِّلي الأديان السماوية الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) بالإضافة إلى كوكبة مختارة من علماء الاديان والأكاديمين ورؤوساء مراكز حوار الأديان من مختلف أنحاء العالم. خلال عقد المؤتمر الرابع عشر

وفي أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تم منح (جائزة الدوحة العالمية الرابعة لحوار الأديان)،وهي الدورة الرابعة للجائزة وقد تم اختيار عنوانها وموضوعها متوافقًا مع أهداف المؤتمر هذا العام: (إسهامات بارزة في نشر ثقافة الخطاب المعتدل)؛ ليكون عنوان التنافس على هذه الجائزة. وتم اختيار الفائزين بالجائزة بناء على إنجازاتهم في نشر ثقافة خطاب الاعتدال، والتقريب بين الشعوب وأتباع الأديان المختلفة، ودحض خطاب الكراهية والتحريض والتمييز والعنصرية والتطرف والإرهاب.

وقد أشرف على الجائزة لجنة أمناء متخصصة مكونة من علماء دين مسلمين ومسيحيين ويهود، بالإضافة إلى مسؤولين من المركز، واختارت لجنة أمناء الجائزة المحكمين من خيرة المتخصصين في موضوع جائزة هذا العام.

وتم اختيار ثلاث شخصيات وثلاث مؤسسات للفوز بالجائزة.

الشخصيات: أ.د. محمد خليفة حسن أحمد- مصري في قطر، والدكتورة صابرينا لي- إيطالياو، القس الدكتور مالخاز سونغِلاشفيلي- جورجيا.

أما المؤسسات ففازت: مؤسسة الثقافة الإسلامية- أسبانيا، ومؤسسة وولف- المملكة المتحدة، ومؤسسة جنبا إلى جنب لمناهضة العنصرية- ألمانيا

٢٨ - ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

مشاركة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في قمة "الحرية الدينية الدولية - IRF بواشنطن"

شارك سعادة الدكتور إبراهيم صالح النعيمي رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان قمة الحرية الدينية الدولية، المنعقدة بواشنطن لمدة ثلاثة أيام. حيث بدأت فعاليات القمة يوم الثلاثاء الموافق لتاريخ ٢٨ من شهر يونيو الجاري ٢٠٢٢، وتستمر ليوم الأربعاء لتختتم فعالياتها يوم الخميس الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. يشارك فيها العديد من منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان وأكاديمين وباحثين، ومجموعة من القيادات الدينية وصناع القرار في المجالات ذات الصلة

ناقش حدث قمة الحرية الدينية الدولية ٢٠٢٢ واقع الحرية الدينية في العالم، وما تمتاز بها دول العالم من توفير أجواء ولوائح تمكن كافة أطياف المجتمع من مواطنين ومقيمين بالتمتع بحرية دينية في الاختيار والاتباع والممارسة دونما إكراه أو اضطهاد. ولا تكمن أهمية هذه القمة في معرفة الدول مكانتها ووضعها في معايير تصنيف الدول فحسب، بل في التعرف على جديد الأبحاث والأوراق العلمية في المجال، والسعي لتطوير الحريات الدينية والحدّ من الكراهية والاضطهاد والإساءة إلى الدين والرموز الدينية.

٥ – ٦ يوليو ٢٠٢٢

مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان يحضر المؤتمر الوزاري الدولي حول حرية الدين أو المعتقد في لندن ("Freedom of Religion or Belief (FoRB) for all")

يُعَدُّ هذا المؤتمر الوزاري الدولي بمثابة مؤتمرٍ لحقوق الإنسان وحوار الأديان والحضارات للحثّ على زيادة السعي العالمي وبذل المزيد من الجهود بشأن تعزيز كل ما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد للجميع. ويأتي هذا المؤتمر امتداداً لمؤتمرات سابقة عن حرية الدين أو المعتقد عقدتها الولايات المتحدة وبولندا في السنوات الماضية. وتأتي أهمية هذا الحدث العالمي للوقوف والاطلاع على آخر التقارير العلمية الصادرة عن الباحثين ومنظمات حقوق الإنسان وغيرهم من الخبراء والقادة حول قضية الحرية الدينية، ومناقشة الأفكار وتبادل الآراء حول أفضل الإجراءات الممكنة التي يجب اتخاذها في تعزيز الجهود الدولية لضمان حرية الدين أو المعتقد، ولرسم خطط واستراتيجيات وخارطة طريق واضحة يُعمل عليها في سبيل تحقيق ذلك".

عن أهمية حضور المؤتمر ومكانته قال سعادة الأستاذ الدكتور إبراهيم صالح النعيمي: "من الضروري أن يكون مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان جزءًا من هذا اللقاء العالمي الذي يجمع الحكومات والبرلمانيين وممثلي الديانات والمعتقدات والمجتمع المدني للحث على زيادة العمل العالمي فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد للجميع. وذلك لما أثبته مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان للعالم من الدور الكبير والهام الذي يقدمه في مجال نشر ثقافة الحرية الدينية وما يتصل بها من حرية التعايش وقبول التعددية، وأهمية توسيع نطاق الشراكات وبذل المزيد من الجهود للتعاون مع المنظمات ذات الصلة لإنشاء أوسع قدر ممكن من التحالف الدولي لتعزيز قضية الحرية الدينية"

(١١-١٤) فبراير ٢٠٢٣م
انعقاد منتدى الشباب العالمي
للحوار بين الأديان والثقافات- قطر ٢٠٢٣
تحت شعار: الشباب وبناء السلام: حوار الأديان من النظرية إلى التطبيق

" تحت شعار "الشباب وبناء السلام: حوار الأديان من النظرية إلى التطبيق"، وفي مدينةِ الدوحةِ في المدة ما بين (١١- ١٤) فبراير ٢٠٢٣م، انعقد منتدى الشباب العالمي للحوار بين الأديان والثقافات- قطر ٢٠٢٣ تحت شعار: الشباب وبناء السلام: حوار الأديان من النظرية إلى التطبيق في مقر جمعية الكشافة والمرشدات القطرية – بمنطقة أبو هامور.

يأتي تنظيم هذا المنتدى الشبابي بالتعاون بين **مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ومؤسسة (أكواي) كلمة سواء بين الشباب**، وهي حركة شبابية عالمية تجمع بين الشباب من العديد من الخلفيات لزيادة فهمها للثقافات والأديان المختلفة وتعزيز السلام والتعايش.وعقد المنتدى بمشاركةِ نُخبةٍ من الشباب بلغ (٦٠) شابًا وشابة من (٤٢) دولة من مختلف دول العالم، بالإضافة لعدد (٢٠) من دولة قطر، وكلهم من خيرة الشباب والشابات الذين ينشطون في العمل الحقوقي والخدمة المدنية التطوعية في مجتمعاتهم.

وجاء المنتدى ليبرز دور الشباب في تعزيز حوار الأديان والثقافات وإرساء التعايش السلمي، واشتمل على العديد من الأنشطة والفعاليات من ورش العمل والدورات التدريبية المتعلقة بالشباب وتمكينهم، كما سيُعقد المنتدى بالتزامن مع أسبوع الأمم المتحدة للوئام العالمي بين الأديان.

وفي تصريح **لسعادة الدكتور إبراهيم النعيمي** عن الهدف من عقد هذا المنتدى قال: "يهدف المنتدى إلى إبراز الدور المحوري للشباب في تنشيط التعايش والحوار الديني والثقافي، والتصدي للتطرف والتعصب والكراهية تجاه الآخر، وهو امتداد لتحقيق أهداف ورؤية مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في أهمية إشراك الشباب في كل الفعاليات والأنشطة الدولية المتعلقة بالحوار بين الأديان، وإيجاد الحوافز المقنعة لهم لدفعهم لذلك؛ أملًا في تأهيل جيلٍ جديدٍ مؤمنٍ بثقافة الحوار والتعايش السلمي مع الآخر".

كما صرح سعادته عن سبب تنظيم هذا المنتدى قائلا: " **لقد آمنت دولة قطر** ممثلةً في مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بقدرات الشباب ودورهم الحاسم في صناعة الغد وحمل لواء المستقبل، ولهذا فقد حرصنا منذ فترة طويلة على إشراك جيل الشباب في جميع أنشطة المركز؛ حتى تكون ثقافة الحوار هي السائدة في أوساط الجيل الجديد، ودولة قطر سبَّاقة دائما بمبادراتها في مجال الحوار والتواصل الثقافي والحضاري، مما أكسبها مكانة عالمية مرموقة وجعلها واحدة من دول العالم الأكثر تأثيراً في مثل هذه القضايا، ولها إسهامات وأدوار مشهودة في هذه المجالات".

وزارة الداخلية
إدارة حقوق الإنسان
Ministry of Interior
Human Rights Department

2023/0027194/1
ادارة حقوق الانسان

الموضوع : طلب تقديم معلومات حول تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٧- ٢٠٥

نُفيدكم بما يلي :

١) إن الإطار القانوني للدولة من دستور وقوانين وطنية ينطوي على جُملة من النصوص التي تتبنى مبدأ المساواة وعدم التمييز وآية ذلك استعمال المشرع القطري لصيغة العموم في تقرير الحقوق وتحديد الالتزامات بما لا يشوب ذلك أي تفرقة على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الأصل الوطني أو غير ذلك من أوجه الاختلاف وأسباب التمييز حيث سعت الدولة من خلال دستورها الدائم إلى إعلاء قيم المساواة ومناهضة التمييز والتسامح وقبول الآخر في إطار حرصها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجالات كافة وذلك هدياً بما ورد في الدستور:

المادة (١٨): (يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق).

والمادة (٣٥): (الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين).

٢) تجدر الإشارة إلى أن التزام دولة قطر بتنفيذ بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إنما تترجمه جُملة التدابير التشريعية والمؤسسية والإدارية والإجرائية التي اتخذتها الدولة منذ انضمامها الى الاتفاقية في عام (٢٠٠٩م) ناهيك عن مساعيها الدؤوبة للمشاركة والمساهمة بفعالية في الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي بما في ذلك شجب جميع أشكال التمييز العنصري والتفرقة العنصرية والتي تنبع من المبادئ التي نص عليها الدستور الدائم لدولة قطر الذي نص في مادته السابعة على ما يلي :" **تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام**" .

هاتف : ٢٣٤٣٥٥٥ - فاكس : ٢٣٤٨٥٤٣ الدوحة - قطر
Tel : 2343555 - Fax : 2348543 - Doha - Qatar
الموقع الإلكتروني : www.moi.gov.qa البريد الإلكتروني : E-mail: hrd@moi.gov.qa

٣) إن الدولة ما انفكت تجدد في كل مناسبة وطنية وإقليمية ودولية التزامها التام بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب كذا التزامها بالتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان حيث أكدت دولة قطر في سياق مشاركتها في الدورة الـ٥٢ لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣٠م على **موقفها الثابت والمبدئي المناهض لكل الممارسات العنصرية القائمة على التمييز العنصري بغض النظر عن مرتكبيها أو ضحاياها أو مكان ارتكابها.**

٤) إن واقع أداء وزارة الداخلية إنما يتسق ونهج الدولة في هذا السياق ويغدو ملائماً الإشارة إلى أن الوزارة على تماس يومي ومباشر مع الجمهور الذي يشكل الجهة المستفيدة من أنشطتها ، وعلى الأخص تلك المتعلقة بأداء المهام الأمنية والخدمية والتنظيمية ، أو تلك التي يتم تنفيذها في الميدان الأمر الذي يجعل تشبع رجال الشرطة بمعايير حقوق الإنسان ومن بينها عدم التمييز والمساواة أمام القانون أمراً أساسياً وجوهرياً .

وفيما يلي أبرز مظاهر أداء الوزارة في هذا المجال لا سيما ما يتعلق باتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما موزعة على الأصعدة التالية:

aa-9A4kq-bc0znbhX-3ua

أولا: على الصعيد الأمني

- يمكن استقراء هذه المسألة في عمل وزارة الداخلية من خلال كفالة مبدا المساواة وعدم التمييز في إعمال حق الأفراد كافة (مواطنين ومقيمين) في الأمن وذلك من خلال قيام أجهزة الوزارة المعنية بحفظ أمن الأفراد والجماعات وحمايتهم في أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم وصيانة حرماتهم وذلك بصرف النظر عن اختلاف أعراقهم وأديانهم وجنسياتها وثقافاتهم وذلك وفق الاختصاصات الأصيلة لقوة الشرطة في المحافظة على الأمن العام والنظام العام، والآداب العامة، وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات، ومكافحة الجريمة، وحماية ساحة القانون ((م/٥ من قانون الشرطة الملغي رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٣م والتي يستمر العمل بها بموجب المادة (٣) من قانون الخدمة العسكرية رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٦)) .
- ولا شك أن هذا الإطار الشامل للعمل الأمني إنما يتسع ليشمل كفالة أمن الأشخاص المقيمين في صيانة وجه آخر لحرماتهم، ذلك المستمد من تأمين احترام ذاتيتهم الثقافية والدينية وحرية ممارسة شعائرهم في الحدود التي لا تؤثر على متطلبات النظام العام، والعمل على حمايتها من أشكال العنف والاعتداء لدواع دينية أو ثقافية بوصفها جرائم معاقب عليها في قانون العقوبات على نحو ما سبق بيانه.
- ومن جهة أخرى فإن أعضاء قوة الشرطة بوصفهم موظفين مكلفين بإنفاذ القانون، حين يقومون بإجراءات التحري والاستدلال لضبط وكشف الجرائم المرتكبة، لا يتعاملون مع الأشخاص المتهمين، إلا قدر صلة الأمر بظروف وملابسات هذه الجرائم ومرجعيتهم في ذلك، مبادئ الدستور، والقوانين النافذة، وأخلاقيات المهنة الشرطية، ومساواة الجميع أمام القانون، وليس أي اعتبار آخر بما في ذلك التمييز على أساس الدين أو ما أصطلح على تسميته في الأدبيات الأممية (بالتنميط الديني) .
- لم يرد في تقارير الرصد الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، كما لم تتضمن السجلات الأمنية القطرية أي شكل من أشكال العنف أو القمع ضد المقيمين لدواع عنصرية مما يقع في نطاق مسؤوليات السلطات الأمنية، كما لم ترصد هذه التقارير أو السجلات خروقات أو جرائم ارتكبها أفراد أو جماعات مما يندرج في نطاق جرائم الكراهية، الأمر الذي يفسر حصول دولة قطر على مراتب متقدمة في مؤشر السلام العالمي للأعوام من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ ضمن قائمة دول الشرق الأوسط والمركز الأول

على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٢ حيث يصدر هذا المُؤشر سنوياً من معهد سدني للاقتصاد والسلام في استراليا، ومن بين المعايير المعتمدة لهذا المؤشر (انخفاض معدلات الجريمة، وجودة خدمات الصحة والتعليم، ومستوى التوترات والصراعات الاجتماعية)، وبذلك تقدم قطر نموذجاً متقدماً لمجتمع متعدد الثقافات يسوده السلم الأهلي.

ثانيا: في إطار حماية العمالة الوافدة

- تتولى وزارة الداخلية حماية حقوق العمال الوافدين وذلك من خلال تنفيذها لقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ وذلك عبر:

١) **مكافحة الاتجار بقوة العمل الوافدة:** وهو ما تضطلع به إدارة البحث والمتابعة بمكافحة الاتجار بالتأشيرات.
٢) **الرعاية الاجتماعية والإنسانية:** ثمة أوجه رعاية اجتماعية وإنسانية في أداء وزارة الداخلية قدر تعلقه بالوافدين والعمالة الوافدة ومن ذلك ما اضطلعت به كل من:

❖ إدارة الشرطة المجتمعية:

aa-9A4kq-bc0zp0hX-3uaa

- زيارة ضحايا الحوادث المرورية وإصابات العمل في المستشفيات وتقديم الدعم النفسي والمادي لهم.
- أخذ زمام المبادرة في حل بعض الخلافات والاضطرابات العمالية بطرق ودية في حال اتفاق الطرفين (الشركات والعمال).

❖ إدارة البحث والمتابعة: ثمة إجراءات ذات طابع إنساني تعاملت بها وزارة الداخلية مع العمال الذين يتم تأمين مغادرتهم من خلال إدارة البحث والمتابعة ومن ذلك:

- العمال مخالفي القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥م ويقومون بتسليم أنفسهم طواعية بغرض السفر لا يتم توقيفهم نهائياً وإنما يتم إنهاء إجراءاتهم وتأمين مغادرتهم دون توقيف.
- الأشخاص المقرر تأمين مغادرتهم وفقدوا جوازات سفرهم يتم التنسيق مع سفارات بلادهم لاستخراج وثائق سفرهم لتمكينهم من العودة إلى بلدانهم، فضلاً عن إعفائهم من الغرامات عن المخالفات المرورية التي يعجزون عن سدادها.

ثالثا: على الصعيد التوعوي

- تعد مسألة نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية القطرية أحد الاتجاهات الجوهرية في عمل إدارة حقوق الإنسان، وذلك بقصد أن يكون أداء أعضاء قوة الشرطة قائماً على المشروعية واحترام حقوق الإنسان واضعة نصب العين، اعتباراً مهما في هذا السياق ويتمثل بكون أعضاء قوة الشرطة المكلفين بإنفاذ القانون، إنما يؤدون مهامهم في بيئة مجتمعية متعدد الأعراق والثقافات والأديان، **ولذا فقد شغلت المسائل التالية حيزاً مهما في سياسات التوعية بثقافة حقوق الإنسان في مجالات عمل وزارة الداخلية :**

✓ مساواة الجمهور المتعامل مع أجهزة الوزارة (مواطنين ووافدين) أمام القانون في إطار مهامها (الأمنية، والخدمية، والإجرائية الجنائية والاجتماعية)، وعدم التمييز بينهم في المعاملة على أي اعتبار وسواء تعلق بالعرق، أو اللغة، أو الدين، أو الثقافة، أو أي اعتبار آخر.

هاتف : ٢٣٤٣٥٥٥ - فاكس : ٢٣٤٨٥٤٣ الدوحة - قطر
Tel : 2343555 - Fax : 2348543 - Doha - Qatar
الموقع الإلكتروني : www.moi.gov.qa : البريد الإلكتروني : E-mail: hrd@moi.gov.qa

✓ التبصير بقيم التسامح وقبول الآخر برغم الاختلاف معه في أي من الاعتبارات آنفة الذكر مما يساهم في إرساء بيئة مجتمعية آمنة طاردة لبذور التعصب والكراهية مع العرض بأنه جرى التأكيد على هذه المعاني في عموم الأنشطة التي مارستها الإدارة خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ من ورش و ندوات ومحاضرات قام بتنفيذها كوادر الإدارة المتخصصة .

رابعا: في نطاق التواصل مع الجاليات العربية والأجنبية:

- تحرص إدارة حقوق الإنسان، وإدارة العلاقات العامة، وإدارة الشرطة المجتمعية، والإدارات العامة (للمرور، والجوازات، والدفاع المدني، وبعض الإدارات الأمنية حسب التوزيع الجغرافي) على التواصل مع الجاليات الأجنبية، وذلك تجسيداً للشراكة المجتمعية في حفظ الأمن والنظام، فضلا عن تبصير أفراد هذه الجاليات بأحكام القوانين والأدوات التشريعية ذات الصلة بعمل وزارة الداخلية، وضرورة احترام خصوصية البيئة الوطنية القطرية و منظومتها القيمية .
- و من جانب آخر فإن تواصل الإدارات المذكورة مع الجاليات الأجنبية، إنما يؤكد انفتاح الوزارة عل هذه الجاليات و تأكيد حضورها في الحياة العامة، ودورها في البناء والتنمية وتعزيز حقوقها المقرة دولياً ووطنياً، والمساعدة على حل مشكلاتها وتفهم شواغلها و اهتماماتها، وعلى الأخص فيما يتعلق باحترام هويتها الثقافية، التي يندرج في نطاقها احترام حرياتها الدينية وحقها في المعتقد وممارسة طقوسها وشعائرها بما يتوافق والنظام العام، ودون المساس بها، مما يساعد على تكريس بيئة مجتمعية تعددية آمنة، خالية من التوترات ومظاهر الكراهية والتمييز العنصري.

هاتف : ٢٣٤٣٥٥٥ - فاكس : ٢٣٤٨٥٤٣ الدوحة - قطر
Tel : 2343555 - Fax : 2348543 - Doha - Qatar
الموقع الإلكتروني : www.moi.gov.qa - البريد الإلكتروني : E-mail: hrd@moi.gov.qa